التحديات التي تواجه دور المرأة السودانية في القطاع غير الرسمي (غير المنظم) (دراسة حالة أسواق أم درمان2023م)

د.أسماء علي يوسف عدلان
كلية العلوم الحضرية
جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

تكشف هذه الدراسة الدور المحوري للمرأة السودانية في القطاع غير الرسمي، من خلال تحليل حالة أسواق أم درمان باستخدام منهج وصفي يجمع بين البيانات الكمية والنوعية. وتبرز الإشكالية البحثية في مشاركة النساء الواسعة بهذا القطاع وسط غياب الحماية القانونية، وتحملهن أعباءً مضاعفة بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تحديات مثل المضايقات الأمنية وعدم الاستقرار وافتقاد الضمانات الاجتماعية، رغم إسهامهن الجوهري في إعالة ملايين الأسر.تهدف الدراسة إلى تحليل أنماط مشاركة السودانيات في هذا القطاع، وتقييم إسهامهن الاقتصادي، ورصد التحديات، مع طرح آليات لتحسين أوضاعهن. كما تتناول تأثير السياسات الحكومية على النشاط غير المنظم، وكيفية تعظيم فوائده.كشفت النتائج أن 68 % من العاملات متزوجات، ويُساهمن بـ60 % من دخل الأسرة، رغم عملهن 8-12 ساعة يوميًا (60 %)، وتعرضهن لمضايقات أمنية (65 %)، وصعوبات التمويل (58 %)، وعدم حيازة تراخيص (45 %). وأكدت الدراسة ارتباط الدخل إيجابًا بالمستوى التعليمي والخبرة، بينما تضرر دخل البائعات المتجولات. لتطوير أوضاع العاملات، يوصي البحث بإصلاح التشريعات لتبسيط التراخيص، وتوفير تمويل ميسر، وتحسين البنية التحتية عبر تخصيص أماكن عمل آمنة ومراكز رعاية نهارية. كما يُوصي بالتعاونيات النسائية، والتوعية المجتمعية، وإجراء دراسات أعمق لدمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي مع ضمان حقوق العاملات.

كلمات مفتاحية: المرأة السودانية، القطاع غير الرسمي، أسواق أم درمان، التمكين الاقتصادي، تحديات المرأة العاملة، الحماية الاجتماعية، السياسات التنموية.

Challenges Facing the Role of Sudanese Women in the Informal Sector (A Case Study of the Omdurman Markets 2023)

Dr. Asma Ali Yousif

Abstract:

This study reveals the pivotal role of Sudanese women in the informal sector by analyzing the situation in Omdurman markets using a descriptive approach that combines quantitative and qualitative data. The research problem highlights women's widespread participation in this sector amid a lack of legal protection and their double burden due to economic and social crises, as well as challenges such as security

harassment, instability and lack of social security, despite their essential contribution to supporting millions of families.The study aims to analyze the patterns of Sudanese women's participation in this sector, assess their economic contribution, identify challenges, and propose mechanisms to improve their conditions. It also addresses the impact of government policies on informal activity and how to maximize its benefits.The results revealed that 68 % of female workers are married and contribute 60 % of their families' income, despite working 812-hours a day (60 %), being subjected to security harassment (65 %), facing financing difficulties (58 %), and not having licenses (45 %). The study confirmed that income is positively correlated with educational level and experience, while the income of street vendors is negatively affected.

Keywords: Sudanese women, informal sector, Omdurman markets, economic empowerment, challenge facing working women, social protection, development policies.

1. المقدمة:

يشهد الاقتصاد السوداني تحولات هيكلية عميقة في ظل الأزمات المتتالية، مما يجعل **القطاع غير الرسمي** بمثابة شبكة أمان اجتماعي واقتصادي حيوية، خاصة للفئات الأكثر هشاشة. في هذا السياق، تبرز المرأة السودانية كلاعب محوري في ديناميكيات هذا القطاع، إذ تشكل 72 % من العاملين في الأنشطة غير الرسمية بأسواق أم درمان، وفقاً لوزارة العمل السودانية (2021). تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا الدور الحيوي، الذي غالباً ما يُغفل في السياسات التنموية والاقتصادية الرسمية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حقيقة أن القطاع غير الرسمي يساهم بنحو 60 % من النشاط الاقتصادي الحضري في السودان (منظمة العمل الدولية، 2020)، وتُشكل النساء العمود الفقري لهذا القطاع. ومع ذلك، تظل مساهماتهن غير معترف بها رسمياً، وغير محمية بقوانين العمل والضمان الاجتماعي. تُعد أسواق أم درمان حالة دراسية ذات أهمية خاصة، نظراً لكونها أحد أكبر التجمعات التجارية غير الرسمية في البلاد، مما يعكس بوضوح أنماط المشاركة الاقتصادية للمرأة السودانية في هذا القطاع.

مشكلة البحث:

تكمن **المشكلة البحثية** في أن المشاركة الواسعة والمحورية للمرأة السودانية في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان، والتي تمثل شريان حياة لملايين الأسر في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تتم في **غياب تام لإطار قانوني وتنظيمي يحمي حقوقها**. هذا الغياب يُعرّضها لأعباء مضاعفة وتحديات جسيمة، تشمل **المضايقات الأمنية، عدم الاستقرار، صعوبة الحصول على**

التمويل، وغياب الضمانات الاجتماعية والتراخيص الرسمية. هذا الواقع يعيق تمكينها الاقتصادي ويُقلل من مساهمتها الكامنة في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- **تحليل أنماط مشاركة المرأة** في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان.
- **تقييم حجم مساهمة المرأة الاقتصادية** في هذا القطاع ودورها في توفير سبل العيش للأسر.
- **فهم وتحديد التحديات الجسيمة** التي تواجه العاملات في القطاع غير الرسمي، مثل المضايقات الأمنية، صعوبة التمويل، وغياب الحماية القانونية والاجتماعية.
- **اقتراح آليات وتوصيات عملية** لتحسين أوضاع العاملات في هذا القطاع، بما في ذلك إصلاح التشريعات، توفير الدعم المالي، وتطوير البنية التحتية.
- **الإجابة عن تساؤلات محورية** حول مدى تأثير السياسات الحكومية على هذا القطاع وكيفية تعظيم الفائدة من مشاركة المرأة فيه.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب:

- **تسليط الضوء على دور حيوي مغفل:** تُبرز الدور المحوري للمرأة السودانية في القطاع غير الرسمي، والذي غالبًا ما يُغفل في السياسات التنموية والاقتصادية الرسمية.
- **المساهمة في الاقتصاد الوطني:** تُقدم أدلة على المساهمة الكبيرة للقطاع غير الرسمي، والذي تُشكل النساء عموده الفقري، في النشاط الاقتصادي الحضري بالسودان (حوالي 60 %).
- **فهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية:** تُوفر فهمًا معمقًا للتحديات التي تواجه النساء العاملات في هذا القطاع، مما يُساعد في صياغة سياسات وبرامج مستهدفة.
- **توجيه صانعي السياسات:** تُقدم توصيات عملية ومدروسة لصانعي السياسات بهدف دمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي، وضمان حماية حقوق العاملات، وتعزيز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي.
- **المساهمة المعرفية:** تُثري الأدبيات البحثية حول دور المرأة في القطاع غير الرسمي في السياق السوداني، وتُعالج فجوات بحثية سابقة، خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات الحديثة للأزمات وتحديد القيمة المضافة الكمية.

فروض الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفروض الرئيسية التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى: إن المشاركة الواسعة للمرأة في القطاع غير الرسمي تُمثل استجابة تكيفية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، أكثر منها خياراً تنموياً استراتيجياً.**
- **الفرضية الرئيسية الثانية: يواجه عمل المرأة في القطاع غير الرسمي تحديات هيكلية**

وقانونية واجتماعية كبيرة تُعيق تمكينها وتحد من مساهمتها الكاملة، أبرزها غياب الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية وصعوبة الحصول على التمويل.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة: تحسين أوضاع المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال إصلاح التشريعات، توفير الدعم المالي، وتطوير البنية التحتية، سينعكس إيجاباً ليس فقط على وضع المرأة الاقتصادي، بل أيضاً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العام.**
- **الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والخبرة ودخل المرأة في القطاع غير الرسمي.**
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تواجه **البائعات المتجولات تحديات أكبر ويُحققن دخلاً أقل** مقارنة بمن يعملن في مواقع ثابتة ضمن القطاع غير الرسمي.

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية وصفية، تجمع بين البيانات الكمية والنوعية، مع التركيز على أسواق أم درمان كحالة دراسية يمكن تعميم نتائجها على العديد من السياقات المماثلة في السودان. من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم رؤى جديدة حول سبل دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، مع ضمان حماية حقوق العاملات فيه، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها السودان حالياً.

2. الدراسات السابقة:

تُقدم مراجعة الدراسات السابقة إطارًا بحثيًا غنيًا لفهم سياق عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، وتُبرز نقاط التقاطع والتباين مع البحث الحالي حول أسواق أم درمان. بشكل عام، تؤكد هذه الدراسات على أن القطاع غير الرسمي يُمثل شريان حياة لملايين النساء، خاصة في الدول النامية، ولكنه يأتي مصحوبًا بتحديات هيكلية واجتماعية.

أ. الدراسات الدولية:

1.دراسة **Chen & Doane (2023)** بعنوان "Gender and the Informal Economy in Developing Countries" المنشورة في مجلة World Development:

توصلت إلى أن 89 % من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بأفريقيا جنوب الصحراء يعانين من انعدام الحماية الاجتماعية أظهرت أن النساء يحصلن على دخل أقل بنسبة 30 % مقارنة بالرجال في نفس القطاع أوصت بضرورة تطوير سياسات تمويل صغير مستجيبة للنوع الاجتماعي (Chen & Doane, 2023, p. 104512) بحث **Roever & Rogan (2022)** «COVID-19 and the Informal Economy» في مجلة ILO: كشف عن تضرر 92 % من العاملات في القطاع غير الرسمي خلال الجائحة أبرز دور الشبكات النسائية غير الرسمية في التكيف مع الأزمات ذكر أن 68 % من النساء اعتمدن على مدخرات شخصية للبقاء (Roever & Rogan, 2022, p. 15)

ب. الدراسات الإقليمية (إفريقيا:

- **دراسة Njenga & Aduda (2021) «Women in Kenya›s Informal Sector» في African Journal of Economic Review: حللت أوضاع 500 بائعة متجولة في نيروبي وجدت أن 78 % منهن يعانين من المضايقات اليومية اقترحت إنشاء نقابات لحماية**

حقـوق البائعـات (Njenga & Aduda, 2021, p. 45-62)

- **بحـث Alfers et al. (2020) «Childcare and Women›s Work in Informal Markets» بجامعـة كيـب تـاون: رصـد أن 63 % مـن البائعـات** يحـضرن أطفالهـن لمواقـع العمـل كشـف عـن نقـص مرافـق رعايـة الأطفـال بنسـبة 89 % في الأسـواق أوصى بدمـج مراكـز الرعايـة في تخطيـط الأسـواق (Alfers et al., 2020, p. 112)

ج. الدراسات السودانية:

1.دراسـة **عبد الرحمـن (2023)** «المـرأة السـودانية في الاقتصـاد غـير الرسـمي» الصـادرة عـن مركـز الخرطـوم للدراسـات:

- **شـملت 300 بائعـة بأسـواق أم درمـان وجـدت أن 82 % منهـن يعملـن أكـثر مـن 10 سـاعات يوميًـا كشـفت أن 95 % غـير مسـجلات في أي نظـام ضريبـي أو تأمينـي (عبـد الرحمـن، 2023، ص 77)**
- **بحث محمـد أحمـد (2022) «تحديـات القطـاع غـير المنظـم في السـودان» بجامعـة الخرطـوم: حلـل تأثـير التضخـم عـلى البائعـات الصغـيرات أظهـر انخفـاض القـوة الشرائيـة بنسـبة 65 % خـلال عامـين أوصى بإنشـاء صنـدوق دعـم للعامـلات في القطـاع (محمـد أحمـد، 2022، ص 33)**
- **دراسـة منظمة العمـل الدوليـة بالتعـاون مـع وزارة العمـل السـوداني (2021): رصـدت أن 72 % مـن العامـلات في القطـاع غـير الرسـمي بـأم درمـان أميـات كشـفت أن 88 % منهـن يعتمـدن عـلى القـروض غـير** الرسـمية أشـارت إلى أن 60 % مـن دخـل الأسر يـأتي مـن هـذا القطـاع (ILO & وزارة العمـل السـوداني، 2021، ص 5)

التعليق علي الدراسات السابقة :

تتفـق معظـم الدراسـات، سـواء الدوليـة أو الإقليميـة أو السـودانية، عـلى أن النسـاء في القطـاع غـير الرسـمي يُعانـين مـن غيـاب الحمايـة الاجتماعيـة وانخفـاض الدخـل مقارنـة بالرجـال، وهـي نتائـج تدعـم فرضيـة البحـث الحـالي بـأن المشـاركة في هـذا القطـاع هـي اسـتجابة تكيفيـة للأزمـات الاقتصاديـة وليسـت خيـارًا تنمويًـا اسـتراتيجيًا. فدراسـة Chen & Doane (2023) تؤكـد انعـدام الحمايـة الاجتماعيـة لـ 89 % مـن النسـاء في إفريقيـا جنـوب الصحـراء، وهـو مـا يتسـق مـع واقـع 95 % مـن البائعـات في أسـواق أم درمـان غـير المسـجلات في أي نظـام تأمينـي، وفقًـا لـ عبـد الرحمـن (2023).

كـما تُسـلط الدراسـات الضـوء عـلى طـول سـاعات العمـل، حيـث أظهـرت دراسـة عبـد الرحمـن (2023) أن 82 % مـن البائعـات في أم درمـان يعملـن أكـثر مـن 10 سـاعات يوميًـا، وهـو مـا يتجـاوز متوسـط 8-12 سـاعة الـذي كشـفه بحثنـا، مـما يشـير إلى طبيعـة العمـل الشـاقة التـي تواجههـا هـؤلاء النسـاء. إضافة إلى ذلـك، تُـبرز الدراسـات بشـكل متكـرر التحديـات الأمنيـة والمضايقـات، وهـو مـا يتجـلى في نسـبة 78 % في دراسـة Njenga & Aduda (2021) بكينيـا، وهـي قريبـة مـن نسـبة 65 % التـي وجدناهـا في أسـواق أم درمـان، مـما يؤكـد أن هـذه المشـكلة ليسـت قـاصرة عـلى السـودان بـل هـي تحـدٍ إقليمـي.

تُشـكل صعوبـة الوصـول إلى التمويـل مشـكلة مشـتركة، فدراسـة منظمـة العمـل الدوليـة ووزارة

العمل السودانية (2021) تُشير إلى أن 88 % من العاملات في أم درمان يعتمدن على القروض غير الرسمية، وهو ما يتوافق مع نسبة 58 % من المشاركات في بحثنا اللاتي أشرن إلى صعوبة الحصول على تمويل. هذا يؤكد الحاجة الماسة لسياسات تمويل صغير موجهة للنساء.

فيما يخص الدعم الأسري ورعاية الأطفال، تتفق دراسة (Alfers et al. 2020) على نقص مرافق رعاية الأطفال، مما يدفع 63 % من البائعات لإحضار أطفالهن لمواقع العمل. ورغم أن بحثنا أشار إلى أن 30 % من العاملات يعانين من نقص الدعم الأسري، فإن هذه النسبة قد تكون أقل من الواقع بسبب تحفظ بعض المشاركات في الإفصاح، أو قد تعكس تحولًا اجتماعيًا تدريجيًا.

يُقدم بحث (Roever & Rogan 2022) دليلًا قاطعًا على هشاشة القطاع غير الرسمي أمام الأزمات، حيث تضرر 92 % من العاملات خلال جائحة كوفيد-19. هذا يُعزز فرضية دراستنا بأن الأزمات الاقتصادية والسياسية في السودان (خاصة ما بعد 2019) تُعمق من اعتماد النساء على هذا القطاع وتزيد من هشاشتهن. بحث محمد أحمد (2022)حول تأثير التضخم على القوة الشرائية يُقدم سياقًا مهمًا لفهم الضغوط الاقتصادية التي تدفع النساء نحو العمل لساعات أطول بدخل أقل.

يُساهم البحث الحالي في سد بعض الفجوات المحددة في الدراسات السابقة. ففي حين أن هناك نقصًا في الدراسات الكمية التي تقيس القيمة المضافة للمرأة في القطاع غير الرسمي السوداني، فإن دراستنا تُقدم بيانات كمية حول الدخل وعدد ساعات العمل، وتُسلط الضوء على المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في دخل الأسر. كما أن تركيز البحث على الأزمات السياسية الحديثة وتأثيرها على العاملات يُعالج فجوة غياب البحوث التي تتابع هذا التأثير بعد عام 2019. علاوة على ذلك، تُسهم الدراسة في تقديم آليات عملية لتحسين أوضاع العاملات، وهو ما يُعالج محدودية الدراسات التي تقترح نماذج عملية لدمج القطاع غير الرسمي.

باختصار، تُعزز الدراسات السابقة نتائج بحثنا وتؤكد أن تحديات المرأة في القطاع غير الرسمي هي تحديات متجذرة ومتعددة الأوجه، وتتطلب حلولًا شاملة ومتكاملة على المستويات القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية. هذا السياق البحثي يُثري فهمنا لواقع المرأة السودانية ويُقدم أسسًا قوية للتوصيات المقترحة.

3الإطار النظري: فهم القطاع غير المنظم وتمكين المرأة

يُقدم هذا الجزء الأسس المفاهيمية والنظرية لدراسة دور المرأة في القطاع غير الرسمي، مُفصلًا مفهوم القطاع غير المنظم ونظريات تمكين المرأة، مع ربطها بالسياق السوداني.

1.3 مفهوم القطاع غير المنظم:

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO, 2015) القطاع غير المنظم بأنه «جميع الوحدات الاقتصادية غير المسجلة رسميًا، التي لا تخضع للتنظيم الحكومي أو الحماية الاجتماعية، وتعمل خارج نطاق التشريعات الضريبية وقوانين العمل.» ويشمل ذلك الأنشطة الاقتصادية التي يديرها أفراد أو وحدات إنتاجية صغيرة خارج الإطار الرسمي للدولة.

يتميز هذا القطاع بعدة خصائص رئيسية:

- **غياب التنظيم الرسمي: يعمل خارج الأطر القانونية، مما يحرمه من الحماية والخدمات الأساسية (Chen, 2012).**
- **صغر الحجم والتشتت: غالبًا ما تعتمد المشاريع على العمالة العائلية أو عدد قليل من العاملين بأجور غير منتظمة (Williams & Lansky, 2013).**
- **الاعتماد على الموارد المحلية: تستغل الأنشطة الموارد المتاحة محليًا، سواء كانت مواد خام أو مهارات تقليدية (ILO, 2018).**
- **سهولة الدخول: لا تتطلب معظم أنشطته رأس مال كبير، أو مهارات عالية، أو مؤهلات رسمية (De Soto, 2000).**
- **الضعف الاقتصادي: تعاني وحداته من عدم الاستقرار وصعوبة الوصول إلى التمويل أو الأسواق الأكبر (Chen et al., 2014).**

2.3 نظريات تمكين المرأة:

تُركز الدراسة على مدخلين نظريين رئيسيين لفهم تمكين المرأة:

- **مدخل النوع الاجتماعي والتنمية (GAD): يختلف هذا المدخل عن النهج التقليدي «إدماج المرأة في التنمية" (WID)، حيث يركز على تحليل الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والرجل ضمن سياق التنمية. يؤكد مدخل GAD على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وتأثير الأدوار النمطية على الفرص الاقتصادية، ويدعو إلى تغيير الهياكل المجتمعية والاقتصادية التي تعيق المساواة، رابطًا تمكين المرأة بالتنمية المستدامة (Moser, 1993).**
- **نظرية رأس المال البشري (بيكر، 1964): قدم جاري بيكر هذه النظرية كإطار لفهم الاستثمار في القدرات البشرية ودوره في النمو الاقتصادي. تُطبق هذه النظرية على تمكين المرأة من خلال التركيز على أن الاستثمار في تعليمها وتنمية مهاراتها وصحتها يزيد من قدرتها على المشاركة الاقتصادية الفعالة ويُحسن إنتاجيتها ودخلها، مما يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية عالية.**
- **تكامل النظريتين: يجمع الإطار النظري للدراسة بين هاتين النظريتين لفهم كيفية تأثير الأدوار النمطية (GAD) على مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم، وسبب تركزها في أنشطة محدودة العائد. كما يبحث في كيفية تحسين وضع المرأة الاقتصادي من خلال تنمية رأس مالها البشري (نظرية بيكر)، بهدف تحويل مشاركتها من مجرد البكيفاء إلى تمكين حقيقي. يُستكمل هذا الإطار بتحليل السياسات والدراسات السابقة لفهم السياق السوداني، حيث تتفاعل العوامل الثقافية والاقتصادية والأمنية** لتشكيل واقع المرأة العاملة في أسواق أم درمان.

3.3 المرأة والتنمية:

تحتل قضايا المرأة مكانة مركزية في الأجندة العالمية اليوم، بفضل جهود المدافعين عن حقوقها التي زادت الوعي العام بقضايا النوع الاجتماعي وأهمية مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي. شهد النصف الأخير من القرن العشرين حراكًا عالميًا نشطًا للاهتمام بالمرأة،

بـدءًا مـن نشـاطات الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان التـي كانـت تتعامـل مـع المـرأة كـ «موضـوع» فقط، ثـم تطـور الاهتـمام ليصبـح أكـثر شـمولية.

منـذ السـبعينات، عُقـدت سلسـلة مـن المؤتمـرات والمعاهـدات الدوليـة التـي ركـزت عـلى حقـوق المـرأة ودورهـا في التنميـة البشريـة، أبرزهـا:

- **المؤتمـر الأول للمـرأة في مكسـيكو (1975): أدى إلى إعـلان العقـد العالمـي للمـرأة (1975-1985)**
- معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام 1979.
- المؤتمـر العالمـي للسـكان والتنميـة في القاهـرة (1994): أجمـع عـلى أن تمكـين المـرأة وتحسـين وضعهـا مـن الأسـباب الرئيسـية لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسـية.
- المؤتمـر العالمـي الرابـع للمـرأة في بكـين (1995): ركـز عـلى المسـاواة والتنميـة والسـلام كأهـداف رئيسـية، مـع التركيـز عـلى الصحـة والتعليـم والعمـل (الـكارب، 1999).
- مداخل تنمية المرأة: تطورت مقاربات إدماج المرأة في التنمية منذ عام 1975، وتشمل:
- مدخـل الرعايـة (Welfare Approach): يفـترض الـدور الإنجـابي للمـرأة ويهـدف إلى مسـاعدتها في تلبيـة الاحتياجـات العمليـة مثـل الغـذاء وتنظيـم الأسرة.
- مدخل المساواة والعدالة (Equity and Equality Approach): يسعى لتحقيق المساواة مـن خـلال زيـادة مسـاهمة المـرأة في الإنتـاج خـارج المنـزل والمشـاركة السياسـية.
- مدخـل مكافحـة الفقـر (Anti-Poverty Approach): يهـدف إلى تمكـين المـرأة الفقـيرة مـن زيـادة إنتاجيتهـا عـبر توفـير مدخـلات الإنتـاج والمشـاريع الصغـيرة المـدرة للدخـل.
- مدخـل الكفـاءة (Efficiency Approach): يرمـي إلى جعـل التنميـة أكـثر فاعليـة مـن خـلال ترقيـة الـدور الاقتصـادي للمـرأة ورفـع كفاءتهـا ومهاراتهـا.
- مدخـل التحريـر (Emancipation Approach): يهـدف إلى زيـادة مشـاركة المـرأة السياسـية وتسـخير عملهـا لمتطلبـات التنميـة القوميـة.
- مدخـل التمكـين (Empowerment Approach): يُعـد مـن أحـدث المداخـل، وهـو نابـع مـن نسـاء العـالم الثالـث، ويركـز عـلى تمكـين المـرأة مـن خـلال الاعتـماد عـلى الـذات عـبر الثقافـة والتعليـم والعمـل لزيـادة الوعـي والتغلـب عـلى التمييـز.
- مدخـل المشـاركة (Participation Approach): يهـدف إلى تحقيـق التنميـة مـن خـلال المشـاركة الفعليـة للمـرأة واعتمادهـا عـلى نفسـها، مـع التعامـل معهـا كشريـك كامـل الأهميـة.
- مدخـل النـوع والتنميـة (Gender and Development Approach): يهـدف إلى تنميـة النـوع التـي تشـمل الرجـل والمـرأة معًـا، ويسـعى إلى تنميـة الوعـي بالنـوع الاجتماعـي وأهميتـه في دعـم مسـار التنميـة، مـن خـلال فهـم إخضـاع المـرأة بتحليـل العلاقـة بينهـا وبـين الرجـل ضمـن عوامـل اجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة.

جهـود تنميـة المـرأة في دول العـالم الثالـث: تعـاني المـرأة في السـودان، كغيرهـا مـن دول العـالم الثالـث، مـن الفقـر والجهـل والمـرض بسـبب الكـوارث الطبيعيـة والحـروب. لـذا، تسـهم العديـد مـن المنظـمات والجمعيـات الطوعيـة المحليـة والعالميـة في مواجهـة هـذه المشـاكل، بتقديـم خدمـات اجتماعية

واقتصادية وثقافية للمرأة الفقيرة، بهدف رفع مستواها وزيادة دخل الأسرة وتمكينها. تشمل هذه البرامج محاربة الأمية، وإنشاء مدارس للأطفال، وترشيد استهلاك الطاقة، وتحسين صحة البيئة والمياه، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتفعيل دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم برامج صحية وتوعوية، وطرح برامج للسلام، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وتكوين جمعيات إنتاجية وتسويقية.

4.3 المرأة والتمكين:

يعود مفهوم التمكين إلى الستينات، مرتبطًا بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية. وقد تطور ليشمل عملية فردية يتحمل فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته، وعملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقها وتحقيق العدالة الاجتماعية. اكتسب المفهوم قوة كبيرة في التسعينات بعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994) والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين (1995)، اللذين أكدا على ضرورة إزالة جميع العقبات أمام تمكين المرأة اقتصاديًا، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة. وقد تبنت المؤسسات الدولية والبنك الدولي هذا المفهوم، وتعالت الأصوات المنادية بضرورة تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة لنهضة المجتمع.

إحصاءات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في السودان (تعداد السكان 2008) :

- النساء يمثلن حوالي 48.07 % من السكان.
- 71 % يتلقين رعاية أولية أثناء الحمل.
- معدل وفيات الرضع 68 لكل ألف ولادة حية، ووفيات الأطفال دون الخامسة 104 لكل ألف ولادة حية.
- معدل وفيات الأمهات 509 لكل مائة ألف ولادة حية.
- العمر المتوقع للحياة عند الميلاد 55.5 للنساء و52.5 للرجال.
- متوسط حجم الأسرة 6 أفراد.
- نسبة انتشار الإيدز 0.6 %.
- نسبة الإناث القادرات على القراءة والكتابة 49.4 % مقابل 50.6 % للذكور.
- نسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي 87.8 %.
- تمثيل النساء في المجلس الوطني 19.7 %، والوزارات الاتحادية 6.8 %، ووزراء الدولة 8.6 %.
- نسبة الإناث في مرحلة الأساس 88 %، وفي المرحلة الثانوية 48 %، وفي التعليم العالي (الخريجات) 58.2 %.
- نسبة الإناث في الوظائف العليا بالخدمة المدنية 41 %، وفي الوظائف الإدارية 22.3 %، وفي وظائف الكتبة 77.8 %.
- نسبة الإناث في القطاع الهامشي (غير الرسمي) 85 %.

4. المنهجية: تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها:

يُفصّل هذا القسم المنهجية المتبعة في الدراسة، مُوضحًا تصميم البحث، وكيفية اختيار

مجتمع وعينة الدراسة، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية والنوعية المستخدمة لتحليلها، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخلاقية والحدود المنهجية.

1.4 تصميم البحث:

اعتمدت الدراسة تصميمًا وصفيًا تحليليًا مستعرضًا (Cross-sectional analytical design).

يجمع هذا التصميم بين:

- **الوصف الكمي: لتحديد مدى انتشار الظاهرة وخصائصها.**
- **التحليل النوعي: لتعميق فهم السياقات والمعاني الكامنة.**
- **المقارنة: لتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الأسواق المختلفة.**
- **2.4 مجتمع الدراسة والعينة**
- **المجتمع الأصلي: يشمل جميع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان في العام 2023,**
- **حجم العينة: 300 امرأة، مما يضمن هامش خطأ لا يتجاوز 5± % عند مستوى ثقة 95 %.**
- **طريقة الاختيار: تم استخدام عينة عشوائية طبقية من 5 أسواق رئيسية في أم درمان، حيث تم اختيار 60 حالة من كل سوق: سوق أم درمان المركزي سوق الريافة سوق أبو عنجة سوق الديوم الشرقية سوق العباسية**

معايير الإدراج:

- **العمل في القطاع غير الرسمي لمدة لا تقل عن 6 أشهر.**
- **أن تتراوح أعمارهن بين 18 و65 عامًا.**
- **الموافقة الطوعية على المشاركة في الدراسة.**

3.4 أدوات جمع البيانات:

لضمان شمولية البيانات وتكاملها، أُعتمدت ثلاث أدوات رئيسية:

أ. الاستبيان المنظم:

- **المحتوى: يتألف من 33 بندًا، مُقسمة على النحو التالي:**
- **البيانات الديموغرافية (5 بنود).**
- **خصائص العمل (10 بنود).**
- **الدخل والمصروفات (8 بنود).**
- **التحديات (7 بنود).**
- **المقترحات (3 بنود).**

خصائص القياس:

- **الصدق (Validity): تم التحقق منه بعرضه على 5 خبراء، وحقق معامل صدق المحتوى (Content Validity Index - CVI) بقيمة 0.89، مما يشير إلى تمثيله الجيد لمحتوى الدراسة.**
- **الثبات (Reliability): بلغ معامل كرونباخ ألفا (0.82 (Cronbach's Alpha، مما يدل على اتساق داخلي عالٍ للاستبيان.**

- **التطبيق: جرى تطبيقه بشكل مباشر (وجهاً لوجه) بواسطة باحثين مدربين لضمان الدقة وتوضيح أي استفسارات قد تنشأ.**

ب. المقابلات المعمقة:

- عدد المشاركات: 20 حالة، بواقع 4 مقابلات من كل سوق.
- **معايير الاختيار: تم اختيار المشاركات لتمثيل تنوع الأنشطة الاقتصادية، وفترات العمل المختلفة في السوق، والفئات العمرية المتنوعة، لضمان عمق البيانات النوعية.**
- **دليل المقابلة: تضمن 10 أسئلة مفتوحة، بمتوسط مدة 40 دقيقة للمقابلة الواحدة.**

تم التسجيل الصوتي للمقابلات بعد الحصول على موافقة المشاركات.

ج. الملاحظة بالمشاركة:

- المدة الإجمالية: 50 ساعة، موزعة على 10 زيارات (5 ساعات لكل زيارة)، خلال أوقات الذروة **(8-11 صباحًا) وأوقات الفتور (1-3 ظهرًا).**
- **نقاط التركيز: شملت الملاحظة التفاعلات بين البائعات والزبائن، والمنافسين، والجهات الرقابية، بالإضافة** إلى استراتيجيات إدارة النزاعات وأنماط التكيف مع الأزمات.

4.4 التحليل الإحصائي:

تم استخدام أساليب تحليلية متنوعة للبيانات الكمية والنوعية:

البيانات الكمية

•البرامج المستخدمة:

- **برنامج IBM SPSS 28 للتحليلات الإحصائية الوصفية والأساسية.**
- **برنام**ج Jamovi للتحليلات الإحصائية المتقدمة.

الاختبارات الإحصائية:

- **التكرارات والنسب المئوية: لوصف المتغيرات الأساسية.**
- **اختبار كاي مربع ($\chi 2$): لتحليل الفروق الإحصائية بين الأسواق المختلفة.**
- **تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression): لدراسة العلاقات بين المتغيرات وتحديد العوامل المؤثرة.**

البيانات النوعية:

- التحليل الموضوعي (Thematic Analysis): تم تحليل البيانات النوعية عبر:
- **الترميز المفتوح (Open Coding): لتصنيف البيانات الأولية.**
- **تحديد الثيمات الرئيسية (Identifying Themes): لتجميع الرموز المتشابهة في محاور رئيسية.**
- **التحليل السياقي (Contextual Analysis): لفهم المعاني العميقة والروابط بين الثيمات في سياقها.**

البرامج: Atlas.ti 9 NVivo 12 Plus

5.4 الاعتبارات الأخلاقية:

التزمت الدراسة بالمعايير الأخلاقية الصارمة لحماية حقوق المشاركات:

1. الموافقة المستنيرة: تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركات بعد شرح مفصل لأهداف الدراسة وإجراءاتها وحقوقهن.
2. إخفاء الهوية (Anonymity): تم استخدام رموز تعريفية بدلاً من الأسماء الحقيقية لضمان عدم الكشف عن هوية المشاركات.
3. السرية (Confidentiality): تم تخزين جميع البيانات بشكل آمن في وسائط إلكترونية مشفرة لضمان أقصى درجات السرية.
4. حق الانسحاب: تم إبلاغ المشاركات بحقهن الكامل في الانسحاب من الدراسة في أي مرحلة دون أي تبعات سلبية.
5. إفادة المشاركات: تم التعهد بتزويد المشاركات بملخص لنتائج الدراسة عند الطلب، إيمانًا بحقهن في معرفة مخرجات البحث.

6.4 حدود المنهجية:

واجهت الدراسة بعض القيود المنهجية التي قد تؤثر على قابلية تعميم النتائج:

التحيز المحتمل (Potential Bias):

- احتمال تحفظ بعض المشاركات في الإفصاح الكامل عن معلومات حساسة مثل الدخل الحقيقي.
- تأثير وجود الباحث (Observer Effect) على السلوك الطبيعي للمشاركات أثناء الملاحظة.
- **العوامل الخارجية (External Factors):**
- التقلبات الاقتصادية اليومية التي قد تؤثر على دخل البائعات وأنماط سلوكهن في السوق.
- الظروف الجوية التي قد تؤثر على حركة السوق وحجم المبيعات.

العمومية (Generalizability):

- تمثل النتائج سياق أسواق أم درمان الحضرية بشكل خاص.
- قد تختلف الظروف والنتائج بشكل كبير في المناطق الريفية أو المدن السودانية الأخرى، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج مباشرة على جميع العاملات في القطاع غير الرسمي بالسودان.

5 النتائج:

تُقدم هذه النتائج تحليلًا كميًا للبيانات التي جُمعت من عينة الدراسة البالغة 300 امرأة عاملة في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان. تُغطّي النتائج الخصائص الديموغرافية للعينة، وخصائص العمل، والتحديات الرئيسية، بالإضافة إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات.

جدول(1): الخصائص الديموغرافية للعينة (N = 300)

المتغير	الفئة	النسبة (٪)	العدد
العمر	18–30 سنة	% 42	126
	31–45 سنة	% 38	114
	46–65 سنة	% 20	60
الحالة الاجتماعية	متزوجة	% 68	204
	غير متزوجة	% 32	96
المستوى التعليمي	أمية	% 28	84
	أساسي	% 45	135
	ثانوي فأعلى	% 27	81

المصدر: الباحث الدراسة الميدانية (2023) باستخدام برنامج IPM SPSS28

يُظهر الجدول (1) أن 42 % من العاملات تتراوح أعمارهن بين 18 و30 عامًا، مما يشير إلى وجود نسبة كبيرة من الشباب في هذا القطاع. كما أن الغالبية العظمى (68 %) من المشاركات متزوجات، مما يؤكد مسؤوليتهن الأسرية. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فإن 45 % منهن يحملن شهادة أساسي، بينما 28 % أميات، مما يُبرز الحاجة إلى برامج محو الأمية والتعليم المستمر.

جدول (2): خصائص العمل في القطاع غير الرسمي

المتغير	الفئة	النسبة (٪)	العدد
نوع النشاط	بيع متجول	% 55	165
	بيع في الأسواق	% 30	90
	حرف يدوية	% 15	45
ساعات العمل اليومية	< 8 ساعات	% 25	75
	8–12 ساعة	% 60	180
	> 12 ساعة	% 15	45
الدخل الشهري (بالجنيه السوداني)	> 50,000	% 40	120
	50,000– 100,000	% 35	105
	< 100,000	% 25	75

المصدر: الباحث الدراسة الميدانية(2023) باستخدام برنامج IPM SPSS28

يُبيّن الجدول (2) أن أكثر من نصف العاملات (55 %) يعملن كبائعات متجولات، مما يعكس طبيعة القطاع غير المنظم التي تميل إلى المرونة وغياب المكان الثابت. وتُشير النتائج إلى أن 60 % من العاملات يقضين بين 8 إلى 12 ساعة يوميًا في العمل، مما يدل على ساعات العمل الطويلة. وفيما يخص الدخل، فإن 40 % منهن يكسبن أقل من 50,000 جنيه سوداني شهريًا، مما

يُبرز ضعف الدخل لدى شريحة كبيرة.

جدول(3): التحديات الرئيسية التي تواجه العاملات

التحدي	النسبة (%)	العدد
المضايقات الأمنية	% 65	195
صعوبة الحصول على تمويل	% 58	174
عدم وجود تراخيص رسمية	% 45	135
المنافسة غير العادلة	% 40	120
نقص الدعم الأسري	% 30	90

المصدر: الباحث الدراسة الميدانية(2023) باستخدام برنامج IPM SPSS28

يُوضح الجدول (3) أن المضايقات الأمنية تُشكّل التحدي الأبرز، حيث يواجهها 65 % من العاملات. تليها صعوبة الحصول على التمويل (58 %)، وعدم وجود تراخيص رسمية (45 %) مما يؤكد على غياب الإطار القانوني والحماية لهؤلاء النساء.

جدول (4) : تحليل العلاقات بين المتغيرات اختبار كاي مربع (χ^2)

العلاقة	قيمة χ^2	درجة الحرية (df)	الدلالة الإحصائية (p-value)	الاستنتاج
المستوى التعليمي × الدخل	12.45	4	*0.014	**علاقة ذات دلالة** (كلما زاد التعليم، زاد الدخل)
نوع النشاط × ساعات العمل	8.72	2	*0.033	**علاقة ذات دلالة** (البائعات المتجولات يعملن ساعات أطول)
العمر × التحديات	6.15	4	0.188	**لا توجد علاقة ذات دلالة**

المصدر: الباحث الدراسة الميدانية(2023) باستخدام برنامج IPM SPSS28

يُشير الجدول (4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والدخل (p=0.014)، حيث أن المستويات التعليمية الأعلى ترتبط بزيادة في الدخل. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النشاط وساعات العمل (p=0.033)، مما يدل على أن البائعات المتجولات يعملن لساعات أطول. بينما لم تُظهر النتائج علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والتحديات التي تواجهها العاملات.

جدول (5): نتائج الانحدار اللوجستي (تأثير المتغيرات على الدخل المرتفع)

المتغير المستقل	معامل الانحدار (β)	القيمة الاحتمالية (p-value)	نسبة الأرجحية (OR)	التفسير
المستوى التعليمي	0.42	**0.008	1.52	كلما زاد التعليم، زادت فرص الحصول على دخل أعلى بنسبة ٥٢ ٪
سنوات الخبرة	0.35	*0.012	1.42	كلما زادت الخبرة، زادت فرص ارتفاع الدخل بنسبة ٤٢ ٪
نوع النشاط (بيع متجول)	-0.28	*0.045	0.75	البائعات المتجولات أقل احتمالاً للحصول على دخل مرتفع مقارنة بالعاملات في محال ثابتة

المصدر: الباحث الدراسة الميدانية(2023) باستخدام برنامج IPM SPSS28

يُظهر الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي، والتي تُبرز أن المستوى التعليمي وسنوات الخبرة يُعدان من العوامل الإيجابية والمؤثرة بشكل دال إحصائيًا في زيادة فرص الحصول على دخل مرتفع. فكلما زاد التعليم، زادت فرصة الحصول على دخل أعلى بنسبة 52 %، وكلما زادت الخبرة، زادت هذه الفرصة بنسبة 42 %. في المقابل، يُشير نوع النشاط (البيع المتجول) إلى تأثير سلبي دال إحصائيًا على الدخل، حيث أن البائعات المتجولات أقل احتمالًا للحصول على دخل مرتفع مقارنة بمن يعملن في محال ثابتة.

6. مناقشة النتائج:

يُقدم هذا الجزء تحليلًا معمقًا لنتائج الدراسة، واضعًا إياها في سياق الإطار النظري والدراسات السابقة، ومُسلطًا الضوء على الآثار المترتبة على السياسات الممكنة، بالإضافة إلى استعراض القيود المنهجية والتوصيات للبحوث المستقبلية.

1.6 تفسير النتائج الرئيسية في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة:

كشفت الدراسة أن **68 % من العاملات في القطاع غير الرسمي متزوجات**، ما يُبرز دورهن المحوري في إعالة الأسرة، خاصة في ظل محدودية الدخل المتاح للأزواج أو عدم استقراره. تُعزز هذه النتيجة **نظرية رأس المال البشري (بيكر، 1964)** التي تؤكد على أن الأفراد، وخاصة النساء، يلجأن إلى الأنشطة الاقتصادية لتعويض النقص في الموارد الأسرية وتحقيق الاستقرار المعيشي. علاوة على ذلك، يُدعم الارتباط الدال إحصائيًا بين **المستوى التعليمي وزيادة الدخل (p=0.008)** الفرضية القائلة بأن التعليم يُعزز الإنتاجية والقدرة على الكسب، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه

دراسة Chen & Doane (2023) في سياقات تنموية مشابهة.

على صعيد آخر، أظهرت النتائج أن **65 % من العاملات يتعرضن للمضايقات الأمنية**. ورغم أن هذه النسبة قد تبدو أقل من تلك التي أوردتها دراسة Njenga & Aduda (2021) في كينيا (78 %)، فإنها تظل مرتفعة، وتُشير إلى أن التحديات الأمنية في السودان قد تكون أكثر حدة أو ذات طبيعة مختلفة بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة. كما أن **غياب التراخيص الرسمية لدى 45 % من العاملات** يُعد مؤشرًا واضحًا على ضعف السياسات الحكومية في دمج هذا القطاع ضمن الاقتصاد الرسمي، وهي مشكلة سبق أن أشارت إليها منظمة العمل الدولية (ILO, 2021) في تقاريرها عن السودان، مما يؤكد أن هؤلاء النساء يعملن في بيئة تتسم بالهشاشة وغياب الحماية القانونية.

2.6 مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة:

تُظهر نتائج هذه الدراسة تقاطعات وتفاوتات مهمة مع الأدبيات السابقة:

- **الدخل وساعات العمل الطويلة:** وجد بحثنا أن **60 % من العاملات يقضين 8-12 ساعة يوميًا في العمل**. هذه النسبة، وإن كانت مرتفعة، إلا أنها تقل عن النسبة التي كشفت عنها دراسة عبد الرحمن (2023) في السودان، والتي بلغت 82 %. قد يُفسر هذا الاختلاف بتغير في الظروف الاقتصادية أو عينة الدراسة أو المنهجية المتبعة، مما يستدعي مزيدًا من البحث.
- **التحديات التمويلية:** أفادت **58 % من المشاركات بصعوبة الحصول على التمويل**. هذه النتيجة تتماشى بقوة مع ما وثقته منظمة العمل الدولية (ILO, 2021) في تقريرها عن السودان، حيث أشارت إلى أن 88 % من العاملات يعتمدن على القروض غير الرسمية، مما يُبرز الحاجة المُلحة لبرامج تمويل صغير موجهة ويسهل الوصول إليها.
- **التأثير العائلي والدعم الأسري:** كشفت الدراسة أن **30 % من العاملات يُعانين من نقص الدعم الأسري**. هذه النسبة أقل مما ورد في بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة فاطمة السيد (2001). قد يُشير هذا الانخفاض إلى تحول اجتماعي تدريجي نحو تقبل أكبر لدور المرأة العاملة وتقديم الدعم لها داخل الأسرة السودانية.

3.6 تفسير الفروق والتناقضات المحتملة:

يمكن تفسير التباينات بين نتائج هذه الدراسة وبعض الأبحاث السابقة بعدة عوامل:

- **السياق الزمني: شهد السودان تغيرات اقتصادية وسياسية جذرية بعد عام 2019. هذه التحولات قد تُفسر الاختلافات في نسب ساعات العمل أو طبيعة التحديات التي تواجهها العاملات مقارنة بالدراسات التي أُجريت في فترات سابقة أكثر استقرارًا.**
- **المنهجية البحثية: اعتمدت هذه الدراسة على تعدد الأدوات في جمع البيانات (استبيان، مقابلات معمقة، ملاحظة بالمشاركة)، مما يُتيح فهمًا أكثر شمولًا وعمقًا للظاهرة. هذا المنهج قد يُقلل من التحيز ويزيد من مصداقية النتائج مقارنة بالدراسات التي تعتمد على أداة واحدة.**
- **تحيز الإبلاغ: قد تتردد بعض المشاركات في الإفصاح عن معلومات حساسة، مثل**

الدخل الحقيقي أو المشاكل الشخصية كالعنف الأسري، مما قد يؤثر على دقة بعض النسب الواردة في الدراسة.

4.6 الآثار المترتبة على السياسات والبرامج:

تُقدم نتائج الدراسة عدة تداعيات مهمة يجب على صناع القرار أخذها في الاعتبار لتحسين أوضاع المرأة في القطاع غير الرسمي:

- **الحماية القانونية: من الضروري سن تشريعات فعالة تُوفر الحماية القانونية للعاملات في القطاع غير الرسمي، خصوصًا مع تعرض 65 % من العينة للمضايقات الأمنية.**
- **التمويل الصغير: يجب تصميم وتنفيذ برامج تمويلية ميسرة وموجهة للنساء ذوات الدخل المنخفض، حيث أن 58 % منهن يُواجهن صعوبة في الحصول على التمويل.**
- **التوعية المجتمعية: لا بد من إطلاق حملات توعية مكثفة لتغيير الصورة النمطية عن عمل المرأة وتعزيز الدعم الأسري والمجتمعي لها، خاصة وأن 30 % من العاملات يُشرن إلى نقص الدعم الأسري.**
- **التسجيل الرسمي: يتطلب الأمر تبسيط إجراءات الترخيص وتشجيع انتقال الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى القطاع الرسمي، خاصة وأن 45 % من العاملات يعملن بدون تراخيص رسمية.**

5.6 قيود الدراسة:

على الرغم من أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلا أنها واجهت بعض القيود:

- **العمومية:** اعتمدت الدراسة على عينة مقصورة على أسواق أم درمان فقط، مما قد يحد **من قابلية تعميم النتائج على جميع العاملات في القطاع غير الرسمي في السودان، خصوصًا في المناطق الريفية أو المدن الأخرى.**
- **دقة قياس الدخل: واجهت الدراسة صعوبة في قياس الدخل بدقة عالية نظرًا للطبيعة العشوائية وغير المنظمة ل**لقطاع، وغياب السجلات المالية المنتظمة.

6.6 مناقشة نتائج تحليل الفرضيات:

تُقدم هذه النتائج تحليلًا للفرضيات المطروحة في الدراسة بناءً على البيانات الكمية التي تم جمعها وتحليلها:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"إن المشاركة الواسعة للمرأة في القطاع غير الرسمي تمثل استجابة تكيفية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، أكثر منها خياراً تنموياً استراتيجياً."

نتائج التحليل: تُدعم هذه الفرضية بقوة من خلال النتائج التالية:

- **الحالة الاجتماعية: غالبية العاملات (86 %) متزوجات، مما يشير إلى مسؤوليتهن الأسرية المباشرة وحاجتهن للمساهمة في دخل الأسرة.**
- **المساهمة في دخل الأسرة: أشارت الدراسة إلى أن 06 % من العاملات يُسهمن بشكل كبير في دخل الأسرة (مذكورة في المستخلص، ولكن لم تُعرض كجدول مستقل في النتائج). هذا يُعزز فكرة أن العمل في هذا القطاع ليس خيارًا استراتيجيًا للتمكين بالضرورة،**

بل ضرورة لتغطية الاحتياجات المعيشية.

- **ساعات العمل الطويلة والدخل المنخفض: 06 % من العاملات يعملن بين 8-21 ساعة يوميًا، و04 % منهن يكسبن أقل من 000,05 جنيه سوداني شهريًا. هذه المؤشرات تدل على طبيعة العمل الشاقة والمكافآت المحدودة، مما يدعم فكرة أنه خيار تكيفي لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.**
- **غياب الحماية القانونية والاجتماعية: نسبة 54 % من العاملات يفتقرن للتراخيص الرسمية، وغياب الضمانات الاجتماعية (مذكور في المستخلص) يؤكد أن هذا القطاع لا يوفر بيئة عمل مستقرة أو محمية،** مما يجعل الانخراط فيه استجابة للظروف لا خيارًا مخططًا له.

الخلاصة:

يتم دعم هذه الفرضية. تُشير النتائج بوضوح إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة تدفع النساء إلى العمل في القطاع غير الرسمي كآلية للبقاء والتكيف وتوفير سبل العيش لأسرهم، أكثر من كونه مسارًا مهنيًا مخططًا أو استراتيجيًا للتمكين الكامل.

الفرضية الرئيسية الثانية:

"يواجه عمل المرأة في القطاع غير الرسمي تحديات هيكلية وقانونية واجتماعية كبيرة تُعيق تمكينها وتحد من مساهمتها الكاملة، أبرزها غياب الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية وصعوبة الحصول على التمويل."

نتائج التحليل:

- **المضايقات الأمنية: 56 % من العاملات يواجهن مضايقات أمنية، مما يدل على بيئة عمل غير آمنة وغير مستقرة.**
- **صعوبة الحصول على التمويل: 85 % من العاملات يُعانين من صعوبة الحصول على تمويل، وهو ما يُعد تحديًا هيكليًا كبيرًا يُعيق تطوير أعمالهن.**
- **عدم وجود تراخيص رسمية: 54 % من العاملات يفتقرن للتراخيص، مما يعني غياب الحماية القانونية وعدم الاعتراف الرسمي بعملهن.**
- **نقص الدعم الأسري: 03 % من العاملات يُعانين من نقص الدعم الأسري، مما يُضيف عبئًا اجتماعيًا على كاهلهن.**
- **المنافسة غير العادلة: 04 % يواجهن منافسة غير عادلة، وهي تحدٍ اقتصادي يُؤثر على قدرتهن على تحقيق دخل مستقر.**

الخلاصة:

يتم دعم هذه الفرضية بقوة. تُظهر النتائج أن التحديات الأمنية والتمويلية والقانونية والاجتماعية هي سمة غالبة لعمل المرأة في هذا القطاع، وتُشكل عوائق أساسية أمام تمكينهن.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

"تحسين أوضاع المرأة في القطاع غير الرسمي من خلال إصلاح التشريعات، وتوفير الدعم المالي، وتطوير البنية التحتية، سينعكس إيجاباً ليس فقط على وضع المرأة الاقتصادي، بل أيضاً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العام."

نتائج التحليل: هـذه الفرضيـة هـي فرضيـة **توصيـة واسـتنتاجية** بنـاءً عـلى التحديـات الموجـودة، ولا يتـم اختبارهـا مباشرة ببيانـات كميـة في قسـم «النتائـج» المرفـق. ومـع ذلـك، فـإن النتائـج التـي تُظهـر التحديـات القائمـة (المضايقـات الأمنيـة، صعوبـة التمويـل، غيـاب التراخيـص) تُشـكل **أساسًـا منطقيًـا قويًـا** لهـذه الفرضيـة. فـإذا كانـت هـذه التحديـات موجـودة وتعيـق عمـل المـرأة، فـإن معالجتهـا (عـبر الإصلاحـات والتطويـر) مـن المتوقـع أن تُحسـن أوضاعهـا وتسـاهم في الاسـتقرار العـام. التوصيـات التـي قدمتهـا في المسـتخلص تدعـم هـذه الفرضيـة وتفـترض صحتهـا.

الخلاصة:

هـذه الفرضيـة تُعتـبر **مدعومـة بشـكل اسـتنتاجي** مـن خـلال تحليـل التحديـات القائمـة والتوصيـات المقترحـة، وليسـت مدعومـة بشـكل مبـاشر باختبـار إحصـائي في هـذا القسـم مـن النتائـج. الحاجـة الملحـة لتحسـين الظـروف هـي دليـل غـير مبـاشر عـلى صحتهـا.

الفرضية الفرعية الأولى:

"هنـاك علاقـة إيجابيـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين المسـتوى التعليمـي والخـبرة ودخـل المـرأة في القطـاع غـير الرسـمي."

نتائج التحليل:

- **المسـتوى التعليمـي والدخـل: يُظهـر جـدول (4) أن هنـاك علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين المسـتوى التعليمـي والدخـل (p=0.410). كـما يُعـزز جـدول (5) (الانحـدار اللوجسـتي) ذلـك، حيـث يُشـير إلى أن «كلـما زاد التعليـم، زادت فـرص الحصـول عـلى دخـل أعـلى بنسـبة 25 %".**
- **سـنوات الخـبرة والدخـل: يُظهـر جـدول (5) (الانحـدار اللوجسـتي) أن هنـاك علاقـة إيجابية ذات دلالـة إحصائيـة بـين سـنوات الخـبرة والدخـل، حيـث «كلـما زادت الخـبرة، زادت فـرص ارتفـاع الدخـل بنسـبة 42 %".**

الخلاصة:

يتـم دعـم هـذه الفرضيـة بقـوة. تؤكـد البيانـات وجـود تأثـير إيجـابي ومهـم للمسـتوى التعليمـي وسـنوات الخـبرة عـلى مسـتوى الدخـل الـذي تُحققـه المـرأة في القطـاع غـير الرسـمي.

الفرضية الفرعية الثانية:

"تواجـه البائعـات المتجـولات تحديـات أكـبر وتُحققـن دخـلاً أقـل مقارنـة بمـن يعملـن في مواقـع ثابتـة ضمـن القطـاع غـير الرسـمي."

نتائج التحليل:

- **نـوع النشـاط وسـاعات العمـل: يُظهـر جـدول (4) علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين نـوع النشـاط وسـاعات العمـل (p=0.330)، حيـث «البائعـات المتجـولات يعملـن سـاعات أطـول".**
- **نـوع النشـاط والدخـل المرتفـع: يُظهـر جـدول (5) (الانحـدار اللوجسـتي) أن «البائعـات المتجـولات أقـل احتـمالاً** للحصـول عـلى دخـل مرتفـع مقارنـة بالعامـلات في محـال ثابتـة» (نسـبة الأرجحيـة 0.75، p=0.045).

الخلاصـة: يتـم دعـم هـذه الفرضيـة بقـوة. تُشـير النتائـج بوضـوح إلى أن البائعـات المتجـولات

يعملن لساعات أطول ويُحققن دخلاً أقل مقارنة بنظيراتهن في المحال الثابتة، مما يعكس ضعف موقفهن الاقتصادي وتحدياتهن المتزايدة.

7. الخاتمة:

تُبرز هذه الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه المرأة السودانية في الاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من التحديات الهيكلية والاجتماعية الكبيرة التي تواجهها. تُؤكد النتائج أن دمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي ليس مجرد خيار تنموي، بل هو ضرورة اجتماعية واقتصادية لتعزيز الاستقرار والنمو الشامل. إن معالجة هذه القضية تتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين الإصلاح القانوني، والدعم المالي والاجتماعي، والتمكين المجتمعي، مع الاستناد إلى بحوث علمية مستمرة لرصد التطورات وقياس الأثر الفعلي للتدخلات.

8 الاستنتاجات:

تُقدم هذه الدراسة استنتاجات رئيسية مستقاة من التحليل الإحصائي والنوعي لواقع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان. تُبرز هذه الاستنتاجات الدور المحوري للمرأة في دعم الاقتصاد الأسري والمحلي، وفي الوقت ذاته تُسلّط الضوء على التحديات العميقة التي تواجهها.

الاستنتاجات الرئيسية:

1. المرأة عماد الاقتصاد غير الرسمي والأسري: تُشكل النساء نسبة هائلة تبلغ 72 % من العاملين في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان. هذه النسبة المرتفعة، بالإضافة إلى حقيقة أن 68 % من العاملات متزوجات و60 % منهن يُسهمن بشكل كبير في دخل الأسرة، تُؤكد على دورهن المحوري كدعائم أساسية للاقتصاد غير الرسمي وشريان حياة لملايين الأسر السودانية في ظل الأزمات.
2. ظروف عمل قاسية وغياب الحماية: تُعاني العاملات من ظروف عمل قاسية ومُجهدة؛ فـ 60 % منهن يقضين ما بين 8 إلى 12 ساعة يوميًا في العمل، غالباً في بيئات غير آمنة. تُشير النتائج إلى أن 65 % من العاملات يتعرضن للمضايقات الأمنية، مما يُؤثر سلبًا على استقرارهن وسلامتهن الشخصية.
3. تحديات هيكلية تُواجه التمكين: تبرز تحديات هيكلية أساسية تُعيق تمكين المرأة في هذا القطاع. تُعانِي 58 % من العاملات من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالهن، كما أن 45 % منهن يعملن دون تراخيص رسمية، مما يعني غياب الحماية القانونية والاجتماعية والاعتراف الرسمي بمجهوداتهن.
4. تفاوتات داخل القطاع غير الرسمي: يُظهر نوع النشاط اختلافات واضحة في ظروف العمل والدخل. تُعانِي البائعات المتجولات بشكل خاص من ساعات عمل أطول ودخل أقل مقارنة بنظيراتهن اللواتي يمتلكن مواقع بيع ثابتة، مما يجعلهن الفئة الأكثر هشاشة وتعرضاً للمخاطر داخل هذا القطاع.
5. أهمية التعليم والخبرة: تُؤكد الدراسة على الأثر الإيجابي للتعليم والخبرة على دخل العاملات. تُشير النتائج إلى وجود علاقة إحصائية دالة بين المستوى التعليمي وزيادة الدخل (p=0.008)، حيث تزيد فرص الحصول على دخل أعلى بنسبة 52 % مع زيادة

التعليم، و42 % مع زيادة الخبرة. هذا يُسلط الضوء على إمكانية تعزيز قدرة المرأة على الكسب من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري.

استنتاجات تحليل الفرضيات:

بناءً على النتائج الكمية والنوعية للدراسة، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:

1. الفرضية الرئيسية الأولى (المشاركة التكيفية): تُدعم بقوة. تتضح المشاركة الواسعة للمرأة في القطاع غير الرسمي بأسواق أم درمان كاستجابة مباشرة ومُجبرة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية. هذا العمل، الذي تمارسه غالبية المتزوجات ويُساهم بشكل كبير في دخل الأسرة، يُشير إلى أنه آلية تكيفية ضرورية للبقاء على قيد الحياة في ظل الظروف الصعبة، وليس بالضرورة خيارًا استراتيجيًا للتمكين الكامل.
2. الفرضية الرئيسية الثانية (التحديات الهيكلية والقانونية والاجتماعية): تُدعم بقوة. تواجه المرأة العاملة تحديات هيكلية ومعيشية كبيرة تُعيق تمكينها. تُبرز المضايقات الأمنية، صعوبة التمويل، وغياب التراخيص الرسمية كأبرز هذه التحديات، مما يُلقي بظلاله على استقرار بيئة العمل وسلامة العاملات وقدرتهن على تطوير أعمالهن، ويعكس غياب الحماية القانونية والاجتماعية الأساسية.
3. الفرضية الرئيسية الثالثة (أثر تحسين الأوضاع على الاستقرار العام): تُدعم بشكل استنتاجي قوي. على الرغم من أن هذه الفرضية ليست قابلة للاختبار المباشر بالبيانات الكمية، إلا أن النتائج التي تُظهر التحديات الجسيمة التي تواجه العاملات، تُشكل أساسًا منطقيًا راسخًا لصحتها. إذا كانت هذه التحديات تُعيق عمل النساء وتُزيد من هشاشتهن، فمن البديهي أن يؤدي معالجتها إلى تحسين ملموس في وضع المرأة الاقتصادي، مما يُعزز بدوره الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العام للمجتمع.
4. الفرضية الفرعية الأولى (العلاقة بين التعليم والخبرة والدخل): تُدعم بقوة. تُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والخبرة ودخل المرأة في القطاع غير الرسمي. هذا يُؤكد أن الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة، من خلال التعليم وتراكم الخبرات، يُعد عاملاً حاسمًا في تحسين قدرتها على الكسب وزيادة استقلاليتها الاقتصادية حتى في بيئة القطاع غير الرسمي.
5. الفرضية الفرعية الثانية (تحديات البائعات المتجولات): تُدعم بقوة. تُشير النتائج بوضوح إلى أن البائعات المتجولات يواجهن ظروف عمل أكثر صعوبة ويُحققن دخلاً أقل مقارنة بمن يعملن في مواقع ثابتة. هذا يُبرز الحاجة الملحة لوضع سياسات خاصة لدعم هذه الفئة الأكثر هشاشة داخل القطاع غير الرسمي، والتي غالبًا ما تكون الأكثر تعرضًا للمخاطر والمضايقات.

9. التوصيات والمقترحات:

بناءً على الاستنتاجات، تُقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات على مستويات مختلفة لتعزيز تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعها.

1.9 على المستوى الحكومي:

•إصلاح التشريعات:

- تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الرسمية للعاملات في القطاع غير الرسمي، لتسهيل دمجهن في الاقتصاد الرسمي.
- إصدار قانون خاص يهدف إلى حماية العاملات من المضايقات الأمنية والاقتصادية.
- **تحسين الوصول إلى التمويل:**
- إنشاء صندوق تمويل صغير بضمانات مخففة وميسرة خصيصًا للنساء في هذا القطاع.
- تقديم قروض حسنة للبائعات الصغيرات لتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية.
- **توفير حماية اجتماعية وقانونية: ضمان الحماية القانونية الكاملة للعاملات ضد جميع أشكال المضايقات.**

•برامج محو الأمية الاقتصادية والمهنية:

- تطوير برامج متخصصة لمحو الأمية الاقتصادية والمالية لرفع كفاءة العاملات في إدارة مشاريعهن.
- تقديم تدريب مهني مستمر لتنمية المهارات التي تُحسن من إنتاجيتهن ودخلهن.
- دعم التنظيم والتمثيل: تشجيع إنشاء نقابات أو جمعيات تمثل العاملات في القطاع غير الرسمي لضمان الدفاع عن حقوق**هن ومصالحهن.**

•البنية التحتية الداعمة:

- تخصيص وتجهيز أماكن عمل آمنة ومُهيأة للبائعات داخل الأسواق.
- إنشاء مراكز رعاية نهارية لأطفال العاملات بالقرب من أماكن عملهن، لتخفيف الأعباء الأسرية وتمكينهن من التركيز على العمل.

2.9 على المستوى المجتمعي:

- التوعية والتثقيف: إطلاق حملات توعوية مكثفة حول حقوق العاملات في القطاع غير الرسمي ودورهن الحيوي في الاقتصاد، لتعزيز التقبل المجتمعي لعمل المرأة.
- تعزيز التنظيم الذاتي: تشجيع إنشاء تعاونيات وجمعيات محلية للعاملات في القطاع غير الرسمي، وتطوير نظام نقابي خاص بهن لتعزيز قدرتهن التفاوضية وتوفير الدعم المتبادل.

3.9 على المستوى البحثي:

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة: تطوير نظام متابعة دقيق لجمع البيانات حول القطاع غير الرسمي، مع قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل دوري.

•دراسات متابعة وتقييم:

- إجراء أبحاث لتقييم تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على القطاع غير الرسمي والعاملات فيه.
- تقييم فعالية برامج الدعم الحكومية والمجتمعية المُقدمة للعاملات.

المصادر والمراجع:

1. الكتب (Books):

(1) Becker, G. S. (1964). *Human capital*. Columbia University Press.

(2) Becker, G. S. (1993). *Human capital*: *A theoretical and empirical analysis* (3rd ed.). University of Chicago Press.

(3) Chant, S. (2012). *Gender, generation and poverty*: *Exploring the "feminisation of poverty" in Africa, Asia and Latin America*. Edward Elgar Publishing.

(4) Chen, M. A. (2012). *The informal economy*: *Definitions, theories and policies*. Routledge.

(5) De Soto, H. (2000). *The mystery of capital*: *Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else*. Basic Books.

(6) Grossman, M. (1972). *The demand for health*: *A theoretical and empirical investigation*. National Bureau of Economic Research.

(7) Kabeer, N. (2005). *Gender equality and women's empowerment*: *A critical analysis of the third Millennium Development Goal*. SAGE.

(8) Moser, C. O. N. (1993). *Gender planning and development*: *Theory, practice and training*. Routledge.

(9) Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Oxford University Press.

(10) Williams, C. C., & Lansky, M. A. (2013). *The informal economy in developing nations*: *Hidden engine of innovation*? Palgrave Macmillan.

2. التقارير (Reports)

(*1*) *International Labour Organization* (*ILO*). (*2015*). *Transition from the informal to the formal economy*. *ILO*. *International Labour Organization* (*ILO*). (*2018*). *Women and men in the informal economy*: *A statistical picture* (*3rd ed.*). *ILO*.

(*2*) *International Labour Organization* (*ILO*) *& Ministry of Labour, Sudan*. (*2021*). *Women in Sudan's informal sector*: *Challenges and opportunities*. *ILO Publications*.

3. المقالات في الدوريات (Journal Articles):

(1) Psacha*ropoulos, G.* (*1994*). *Returns to investment in education*: *A global update*. *World Development, 22*(*9*), *1325–1343*. *https*:*//doi.org/xxxx*

(*2*) *Chen, M. A., & Doane, D.* (*2023*). *Gender and the informal economy in developing countries*. *World Development, 167, 104512*. *https*:*//doi.org/xxxx*

(*3*) *Njenga, P., & Aduda, J.* (*2021*). *Women in Kenya's informal sector*: *Economic resilience and challenges*. *African Journal of Economic Review, 9*(*2*), *45–62*.

(*4*) *Roe*ver, S., & Rogan, M. (2022). COVID-19 and the informal economy: Impacts and policy responses. *ILO Research Papers, 15*, 1–30.

4. الأوراق البحثية والتقارير المحلية (Unpublished Papers/Local Reports):

(1) Abdelrahman, S. (2023). Sudanese women in the informal economy: A case study of Omdurman markets [Unpublished manuscript]. Khartoum Center for Development Studies.

(2) Mohamed Ahmed, K. (2022). Challenges of the informal sector in Sudan [Report in Arabic]. Khartoum University Press.

(3) Alfers, L., Lund, F., & Brown, C. (2020). Childcare and women's work in informal markets: A South African case study (Working Paper No. 202003-). University of Cape Town Press.

(4) Khartoum Center for Development Studies. (2023). Sudanese women in the informal sector: A case study of Omdurman markets [Annual report].

(5) Chen, M. A. (2014). The informal economy and decent work: A resource guide for policymakers. International Labour Organization.